ومتساوية. وعلى الاثر، وضعت وزارة الاديان عدداً من المعايير، يتم بموجبها توزيع المخصصات للمؤسسات الدينية اليهودية؛ ولكن ذلك، كله، بقي حبراً على ورق. فقد عمدت حكومة الوحدة الوطنية، التي تشكلت في العام ١٩٨٤، الى مواصلة توزيع الاموال الخاصة بواسطة قوائم عرضت على اللجنة المالية التابعة للكنيست، حيث أن كلاً من طرفي الحكومة، الليكود و«العمل» على حد سواء، كان يحرص على الاحتفاظ بتأييد الاحزاب الدينية. وفي بداية العام ١٩٨٨، كررت محكمة العدل العليا حكمها بضرورة استخدام معايير ثابتة، وواضحة، لتوزيع المخصصات للاحزاب الدينية، وذلك اثر اعتراض قدّمه عضو الكنيست يئير تسيفن (مبام) ضد وزراء المالية والاديان والتربية والتعليم في هذا الخصوص. ولكن سرعان ما تبيّن ان قرارات محكمة العدل العليا لن تجدي شيئاً في كبح شهيّة المتدينين للفوز بالاموال الخاصة، بعد ان تمكّنوا، بدهاء شديد، من الحاق قوائم تفصيلية، تتضمّن أسماء المؤسسات والهيئات الدينية، بقانون الميزانية. هذه الخطوة قطعت الطريق على محكمة العدل العليا التي لا يحق لها التدخل في قوانين الكنيست، ولكنها كشفت، في الوقت عينه، أسماء المؤسسات الدينية التي تحصل على الاموال الخاصة من الحكومة، ومقدار هذه الاموال. وعلى الرغم من ان الكثير من هذه المؤسسات لم يكن اكثر من هيئات وهمية، أو معاهد دينية ضئيلة الاهمية، إلّا ان حاجة الليكود الحاكم الى اصوات المتدينين، من أجل ابقائه في رئاسة الحكومة، أطلقت العنان لجشع هذه الاحزاب، وأتاحت لها فرصة الفوز بحصّة الاسد من أموال الخزينة العامة.

وهكذا أصبح «عيد المخصصات للمتدينين» ظاهرة تتكرر سنوياً مع اقتراب موعد اقرار الكنيست، في القراءتين الثانية والثالثة، مشروع الميزانية الجديدة. وشهدت السنوات الاخيرة زيادة هائلة في حجم هذه المخصصات. ففي العام ١٩٨٩، بلغت قيمة هذه المخصصات ٦٥ مليون شيكل (بأسعار ميزانية ١٩٩١)؛ ثم جاءت القفزة الكبيرة في العام التالي، عندما التزم نائب وزير المالية، آنذاك، يوسي بايلين (معراخ)، بتقديم مبلغ مئة مليون شيكل الى الاحزاب الدينية. وفي حين لم يتمكّن بايلين من تنفيذ التزامه، بسبب سقوط حكومة الوحدة الوطنية في ١٩٩٠/٣/١٦، إلّا ان الحكومة الانتقالية رفعت هذه المخصصات الى ١٣٨ مليون شيكل. ولكن الاحزاب الدينية لم تكتف بذلك. فبنتيجة الضغوط، والمساومات، التي شهدتها اللجنة المالية في الكنيست، ارتفع الرقم الى ٢٢٢ مليون شيكل (٢٦٠ مليوناً بأسعار ١٩٩١) (**المصدر نفسه**).

ولم يكن الحال مختلفاً، هذا العام، عمّا سبقه، على الرغم من تأكيد وزير المالية، موداعي، انه لن تكون هناك أموال خاصة للحريديم. فالى جانب نجاح الاحزاب الدينية في الحاق قوائم مؤسساتها ومعاهدها ضمن بنود الميزانية الاصلية، بحيث لم تعد تحتسب كأموال خاصة خارج الميزانية، فانها احتفظت، في الوقت عينه، بحق الحصول على المخصصات للمتدينين بقيمة ١٠٣ ملايين شيكل، بالاضافة الى بنود متفرقة أخرى ضمن الميزانية، بحيث قارب حجم الاموال التي سيحصل عليها الحريديم، هذا العام، مبلغ ٤٠٠ مليون شيكل (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٣/٢٢).

فيما عدا هذه الزوبعة المتكررة بشأن مخصصات الاحزاب الدينية (وهي، بالتحديد، «شاس» و«ديكل هاتوراه» و«أغودات يسرائيل»)، بقيت بنود الميزانية المعتمدة كما وردت في البنود التفصيلية التي تضمنها مشروع الميزانية المقدم الى الكنيست في أواخر العام ١٩٩٠*. تبقى الاشارة الى ان أسلوب توزيع المخصصات المالية على الاحزاب الدينية يعود، في جذوره التاريخية، الى بدايات النشاط السياسي الصهيوني، الذي عارضته الجماعات اليهودية الارثوذكسية، آنذاك، باعتباره خروجاً على تعاليم التوراة ونصوصها ـ حسب مفهوم تلك الجماعات ـ التي تعتبر العمل السياسي من أجل «العودة الى صهيون» تدخلاً في الارادة الالهية، واستباقاً لمجيء المسيح المنتظر الذي «سيقود» اليهود الى «صهيون». إلّا ان هذه المعتقدات الاصولية المتشددة من جانب اليهود الارثوذكس، ومعارضتهم العنيدة للنشاط السياسي الصهيوني، لم تمنعاهم من الاصرار، في الوقت عينه،

* انظر هذه البنود في م.ب. «مشروع الميزانية الاسرائيلية الجديدة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٢٢ ـ ١٢٧.